

## انتقد فكرة المقاطعة وتدخّل الخارج في الشأن الداخلي

# المالكي: متجهون لمصالحة سياسية تتجاوز الماضي



### □ متابعة / المدى

انتقد رئيس الوزراء نوري المالكي، امس الأحد، فكرة مقاطعة الحكومة المرتقبة، محذرا من عواقبها التي وصفها بالدميرية، فيما أشار الى أن العمل الآن يتجه إلى إجراء مصالحة سياسية لتجاوز الماضي مؤكدا ان الحكومة المقبلة ستضم وزراء من محافظة نينوى. وقال المالكي في كلمة له أمام تجمع ضم شيوخا يمثلون عشائر نينوى إن كل الخدمات الأمنية والصحية والتعليمية في البلاد تتعلق ببناء دولة تستند إلى قانون يحترم به الإنسان لأجل إنسانيته ووطنيته وليس على أساس دينه أو قوميته، مبيّنا أن تدخل بعض الدول بشؤوننا الخاصة، والتي تتدخل بزرائع مناصرة هذه الطائفة وهذه القومية، بدأ يهددنا بشكل كبير. واعتبر المالكي أن فكرة مقاطعة الحكومة على خلفية خلاف معين هو إضرار بالبلد وتدمير له، لأن من يقاطع لن يجلس في بيته، بل سيبحث عن

فرصة أخرى وسيجد من يقف معه، الأمر الذي سيعيد البلاد إلى المربع الأول. وأشاد المالكي بدور العشائر والأبناء والشعراء والسياسيين، الذين استجابوا للمصالحة الوطنية وقضوا على الفتنة الطائفية، مستدركا بالقول لم تنته بعد من صفحة الأمن، وإنما نحتاج إلى تثبيت الأمن، الذي يحتاج إلى مزيد من الجهد والاستقرار والمصالحة والوطنية وتثبيتها على مستوى الأرض، حتى نصل إلى مجتمع آمن ومستقر لنستفيد من ثرواتها الكثيرة والفائضة. وأضاف المالكي إننا نعمل بجد على تمثيل جميع العراقيين في الحكومة المقبلة، وستضم أيضا وزراء من محافظة نينوى، مشددا على أن العمل يتجه الآن إلى إجراء مصالحة سياسية لتجاوز الماضي وبناء دولة ديمقراطية متماسكة ووحيدة. وأشار رئيس الوزراء إلى أن محافظة نينوى تأخرت كثيرا في الإعمار بسبب الأوضاع الأمنية

حيثما كانت تعاد إلى خزينة الدولة ووصلت مبالغ الإعادة هذه في بعض الأحيان إلى ٥٩٠ مليار دينار دفعة واحدة لأن المحافظة لم تتمكن من صرفها بسبب الأوضاع الأمنية أوسبب ما كانت عليه الأوضاع بالحكومة المحلية السابقة. واعتبر المالكي أن الحكومة الاتحادية المركزية مسؤولة وستقف بقوة بوجه كل تصرف من الحكومات المحلية يؤدي إلى إضعاف دور المواطن أو يؤثر على الأمن أو الاستقرار أو العمل بما يعارض مع القانون. يذكر أن التحالف الوطني، أعلن في الأول من شهر تشرين الأول الحالي، تقديم زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي كمرشح له لرئاسة الوزراء لدورة ثانية بتوافق غالبية الأطراف السياسية داخله. وتقترب الكتل السياسية من الاتفاق على إنهاء أزمة الحكومة، ويأتي ذلك في وقت أعلن فيه حزب الفضيلة تأييده لمرشح التحالف الوطني. وأكد المتحدث الرسمي باسم حزب الفضيلة أن

## الوزارة تنتظر قانون "المحو" من النواب

# التربية: مليون ونصف المليون أمي في بغداد وأغلبهم عاطلون عن العمل

### □ بغداد / سها الشيعلي

نقى مدير قسم الامية وتعليم الكبار في وزارة التربية جمعة عطية ماورد في وسائل الاعلام حول وجود ثلاثة ملايين امي في بغداد من أصل سبعة ملايين منتشرين في عموم العراق.

وكانت النائبة عن القائمة العراقية وحدة الجميلي قد قالت ان هناك ثلاثة ملايين امي في بغداد لوحدها جهم من الشباب. وأكد عطية في تصريح لـ "المدى" ان عدد الاميين يتراوح ما بين مليون ونصف المليون الى مليون امي، واصفا رقم الجميلي بالمبالغ فيه، ونفى علمه بمصادر تلك الارقام، موضحا ان اغلب الاميين وهم من الكسبية ومن شريحة الفقراء الذين يعملون لعائلة اسرهم.

وعن القانون الجديد الذي اعده الوزارة حول محو الامية شدد عطية على انه لا يزال على طاولة مجلس النواب لقراره بعد تشكيل الحكومة الجديدة، لافتا الى ان فقرات هذا القانون مستقاة من سلفه.

وبين ان اهم ما يحتوي عليه حاليا انه يمنح المستفيد من برامج محو الامية شهادة الابتدائية في التعليم، بعد ان كانت تمنح شهادة الدراسة الاولى، ويحق لطلاب الدراسة الامية الالتحاق بالصف الخامس من اجل اكمال دراسته والحصول على الشهادة الابتدائية.

يشار الى ان عضوة مجلس النواب عن القائمة العراقية وحدة الجميلي قالت ان هناك ثلاثة ملايين امي في العاصمة بغداد وحدها من أصل سبعة ملايين منتشرين في عموم العراق مؤكدة ان مجلس النواب المقبل سيولي اهتمامه بهذه الشريحة.

وقالت الجميلي للوكالة الاخبارية للانباء امس الاحد ان وجود سبعة ملايين امي في العراق شيء كبير مقارنة بالدول الاخرى مما يتطلب الوقوف بجديته لانهاء هذه الحالة الاسوأوية مؤكدة ضرورة الاهتمام ببرامج محو الامية وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمشاركين فيها سواء كانوا من المعلمين او الطلبة.

وكان مجلس الوزراء قد وافق على مشروع قانون محو الامية واحاله الى مجلس النواب والذي يهدف الى تأسيس تشكيل بمستوى مديرية تتولى وضع الاهداف العامة للمشروع وإقرار خطة تنفيذية وتخصيصات مالية والمناسج والكتب ومواعيد الدراسة والعطل وضوابط اختيار المعلمين مع وضع ضوابط الجوائز والمكافآت المالية للمعلمين ومنح حوافز مالية للدارسين والإفادة من الخبرات والامكانيات المتوفرة لدى الخبراء العراقيين وغير العراقيين وفقاً للقانون وتأمين المعلمين من المعلمين والدارسين والفنيين والخميين الذين يحتاجهم المشروع وإجراء دراسات

وبحوث ميدانية لتتخصص العوامل السلبية وإعدام التجارب المستخلصة على المعلمين وإصدار الكتب والصحف والنشرات الدورية بهدف تطوير معارف المتخرجين وتأسيس جهاز تنفيذي لمحو الامية في وزارة التربية يتولى وضع الخطط لمشروع الحملة وتنسيق الاعمال بين التشكيلات واعداد وتدريب العاملين في مجال محو الامية وإنجاز المعاملات الخاصة بالأمور الإدارية والقانونية واقتراح مشروع الموازنة السنوية. وبحسب المشروع فمن المنتظر أن تستحدث لجان لمحو الامية في المديرية العامة للتربية في المحافظات وتكون مهامها فتح مراكز محو الامية وإدارتها وفتح صفوف للخامس والسادس الابتدائي في مراكز محو الامية مع فتح ورش تعليم الدارسات

بعض مهارات الحياة المناسبة لبيئتهن ويشكل في كل قضاء وبقرا من مجلس القضاء مجلس محو الامية يتألف من القائم مقام ومدير التربية في القضاء ومدير شرطة القضاء ورئيس لجنة التربية في المجلس المحلي في القضاء رؤساء مجالس محو الامية في القضاء وممثل عن منظمات المجتمع المدني يختاره المجلس المحلي في القضاء مع مشرف تربوي يكون عضوا ومقرراً لهذا المجلس ويتولى هذا المجلس اقتراح الخطط التفصيلية لحملة محو الامية في المحافظة وتقديمها للجهاز التنفيذي لدراستها والإشراف على أعمال مجالس محو الامية في النواحي والقرى ورئيس مجلس محو الامية في القضاء الحق في تشكيل لجان محلية لمحو الامية في النواحي والقرى.



وأورد القانون في احدى مواده بأن يعلن وزير التربية ببيان ينشر في وسائل الاعلام عن بدء الحملة لمحو الامية وأن تقوم جميع الجهات ذات العلاقة بتنفيذ مهامها المنصوص عليها في هذا القانون وعلى نواب الدولة عند الإعلان عن الحملة القيام بوضع خطة تحدد فيها التزاماتها فيما يتعلق بالحملة وقطع راتب الموظف ليوم واحد عن كل يوم غياب عن الدوام في مركز محو الامية وعدم منحهم القروض المصرفية والتسهيلات المصرفية إلا بعد تخرجهم من مراكز محو الامية وعدم تعيين المتقدمين للعمل في نواب الدولة من الاميين إلا بعد تقديم ما يؤيد تخرجهم في مراكز محو الامية وتضمن القانون مجموعة من المحفزات والتي جاءت على شكل حوافز ومكافآت مالية تشجيعية

## إحباط فرار جماعي من سجن

# الحلة.. والعدل تنفي؛ مشاجرة "بسيطة" بين معتقلين

### □ بغداد / اياس حسام الساموك

نفت وزارة العدل وجود حالات هروب في سجن الحلة، فيما أكدت الحكومة المحلية ان الاضطرابات التي حدثت امس كانت نتيجة مشاجرة بين عدد من المعتقلين.

وكانت تقارير صحفية قد افادت بوجود حالة فرار جماعي تبعتها أعمال عنف داخل سجن الحلة، غير ان الشرطة تمكنت من احباطها. وكيل وزير العدل بوشو ابراهيم أكد لـ "المدى" عدم حدوث اي محاولة للفرار من السجن في الحلة، مشددا على ان الامر كان مجرد مشاجرة بين معتقلين. ومن جانبه اوضح محافظ بابل وكافة ضابط رسول المحن لـ "المدى" ان المشاجرة كانت بين شخصين صباح امس الاحد، احدهما من مدينة الحلة والاخر من الكوت، مبيّنا ان الامر تطور الى مشاجرة بين عدد من المعتقلين مما استدعى تدخل القوات الامنية وتمت السيطرة على الوضع. نافية حدوث اي اصابات وان الوضع قيد السيطرة حسب ما اوردت القوات الامنية في المحافظة. مصادر من داخل المحافظة قالت لـ "المدى" ان السجن شهد بعد السيطرة عليه من قبل المعتقلين حرق بطانيات ومواد اخرى نتيجة حصولهم على اسلحة بيضاء عن طريق الاهالي خلال الزيارة الاخيرة لهم، مبيّنة ان السجناء قاموا بالحصول على اسلحة حرس السجن بعد تهديدهم بواسطة ما لديهم من اسلحة، مضيفة ان السجناء احتجزوا اثنين من الحرس احدهم مصاب وتم نقله الى المستشفى في المدينة، منوهة الى ان المعتقل فيه عدد كبير من المحكومين بالاعدام ينتظرون تنفيذ الحكم بحقهم.

المحن وصف تلك المعلومات بالمبالغ فيها وقال في اتصال هاتفي مع المدى انه لا وجود لأي اصابات ولا اي اسلحة داخل السجن والوضع تحت السيطرة بعد ساعة فقط من اندلاع المشاجرة بين النزلاء، مشددا على عدم علمه بمن يقف وراء هذه الاشاعات، على حد قوله.

وبين المحن انه تابع الموضوع منذ اللحظة الاولى وانه سيزور السجن للاطلاع على واقع الاحداث عن قرب، وعن اطلاق النار الذي سمع من داخل السجن ارجع المحن سببه الى تسرع بعض عناصر الشرطة حين سماعهم حدوث اضطرابات داخل السجن.

وكانت تقارير صحفية قد تحدثت عن احباط قوات من الشرطة امس محاولة فرار جماعي من سجن الاصلاح الكبير بمدينة الحلة.

ونقلت المصادر عن احد ضباط الشرطة المكلفة بحراسة السجن قوله ان مجموعة من السجناء حاولت الفرار الا ان الشرطة المكلفة بحراسة السجن تمكنت من منعهم وجرى تبادل لاطلاق النار بين السجناء والشرطة بعد ان تمكن السجناء من احتجاز عدد من حراس السجن والسيطرة على اسلحتهم. وأشار الضابط الى ان المسؤولين في السجن استدعوا قوات اضافية من الشرطة للسيطرة على الموقف حيث وصلت على عجل قوات من الشرطة والجيش وهي تكاصر السجن من جميع الجهات فيما حلقت مديركت حراسات امريكية حول السجن. وذكر المصدر ان العديد من افراد الشرطة والسجناء قد اصيبوا في تبادل اطلاق النار وان الموقف سيطر عليه ولم يتمكن اي من السجناء الفرار.

جدير بالذكر ان عددا من سجون العراق شهدت حالات هروب نفذها معتقلون، قالت الشرطة ان من بينهم إرهابيين ومجرمين خطرين، غير ان السلطات لطالما أكدت انها حاولت اعادة هؤلاء الى معتقلاتهم.

وفي وقت سابق من الشهر الماضي، نفى مدير سجن الميناء الاخبار التي تناقلتها بعض وسائل الاعلام بفرار اثنين من نزلاء السجن.

وجاء ذلك خلال تفقد محافظ البصرة ومدير مكتب حقوق الانسان في البصرة، سجن الميناء في المعتقل لمتابعة احوال النزلاء والاطلاع عن كتب على الاوضاع الادارية والخدمية في السجن.

وقال محافظ البصرة شلتاغ عيود المباح ان الزيارة جاءت لغرض متابعة اوضاع السجن في المعتقل ومتابعة الاوضاع الادارية مع إدارة السجن. وأكد ضرورة الاهتمام بنزلاء السجن وفق المعايير الإنسانية التي ينص عليها الدستور العراقي.

من جانبه نفى مدير "سجن المعتقل" الاخبار التي تناقلتها بعض وسائل الاعلام حول فرار مسجونين، مشيراً الى عدم فرار أي نزيل من سجن الميناء، وعدم صحة هذه الاخبار.

## ضابط أميركي: إنها عمليات ضيقة النطاق.. فالأمن يتحسن

# أعصاب تجار الذهب تحترق؛ الأسعار ترتفع مع مخاوف السطو المسلح

### □ عن: نيويورك تايمز

داخل محل امجد عبد الصغير لصياغة الذهب، تبدو عارضات القطع الذهبية نصف فارغة وذكرى ولديه الشابين مازالت تظهر في الحفر التي تركها الرصاص على حائط المحل ففي الربع الماضي هاجم ثلاثة رجال مسلحين المحل وقاموا بسلبه، فقد جمعوا حلقاق الذهب التي تخترها العرائس عند الزواج والقلاد التي يشتريها الأزواج بالدين احيانا لتلك المناسبات ثم قاموا بقتل ابناء السيد امجد الذين كانوا يديرون المحل في ذلك الوقت.

يقول السيد امجد البالغ من العمر ٥٥ عاماً لقد فقدت ولدي وفقدت مالي ولا أستطيع ان اقول كلمة واحدة عما حصل، كان ما حصل هو لمحة من العنف الذي يجري في العراق فقد قتل ٤٠ شخصاً نتيجة لسرقة محل المجوهرات خلال الستة اشهر الماضية في اماتن مختلفة من العراق ففي يوم الثلاثاء الماضي اقتحم رجال مسلحون بالرماتان اليدوية والقاذات اكبر سوق للذهب في مدينة كركوك حيث قاموا بقتل عشرة اشخاص وجرح ١٥ آخرين.

والنوع من السرقات يظهر اصرار المجرمين والارهابيين على استغلال الخروقات الامنية على الرغم من هبوط حالات القتل بشكل كبير

بسبب الإجراءات الأمنية الصارمة وانخفاض حالات العنف الطائفي التي تمر بمرحلة من الهدوء وقد لاحظ المسؤولون تعدد الاعتقالات والتفجيرات والسرقات الصغيرة حيث بدأ الارهاب يتخذ صبغة اجرامية بحتة. يقول نائب القائد الامريكي في بغداد الجنرال رالف أو بيكر "انكم ترون هجمات ضيقة النطاق في بغداد اقل مما كنا نراه تاريخياً من القاعدة في الماضي وهو ما يمثل محاولة للقاعدة إعادة تأكيد حضورها في المدينة". يقول مسؤولو الامن ان ضيق نطاق الجرائم العنيفة هي اشارة على تحسن الامن وان الارهابيين اقل قدرة على تنظيم تفجيرات ضخمة ذات صبغة طائفية ترفع من حدة التوتر لكن تلك الاعتداءات المختلفة تظهر وجود هشاشة في الوضع الامني في العراق بينما تستعد الولايات المتحدة لسحب ٥٠ ألفاً من جنودها المتبقين هناك ووجود مشاكل بين السياسيين العراقيين حول تشكيل الحكومة الجديدة.

وكان اللواء قاسم عطا الناطق الرسمي لقيادة عمليات بغداد قد قال: ان تلك السرقات كانت تهدف الى تمويل شبكات اجرامية مثل القاعدة لكن لم تعلن اي مجموعة مسؤولة عنها كما يفعل العديد من التجار الآن وقال لقد وضعت

عن اية اعتقالات بهذا الخصوص. وكانت التقارير الاخيرة عبر العراق قد اشارت الى ان المهاجمين يستعملون كاتم الصوت على نحو متزايد في هجماتهم على رجال الشرطة ورجال الامن وتفجير السيارات بواسطة العبوات اللاصقة ومهاجمة التجار غير المحصنين وخصوصا تجار الذهب. وكانت اسعار الذهب قد ارتفعت بنسبة ٢٥ ٪ خلال السنة الماضية مسجلة سعر ١٢٠٠ دولار للأونصة الواحدة وهو ما يجعل الذهب هدفا جذابا جدا للعصابات. ان سلسلة الهجمات القاتلة قد اثارت اعصاب تجار الذهب حيث قام البعض منهم بغلاق محالهم بشكل مؤقت بينما قال البعض الاخر انهم يقومون بتغيير اوقات عملهم كل بضعة ايام في حالة اشتباههم بشخص يراقب المكان وهذا ما دفع العمل الى التباطؤ فيما يفكر البعض الاخر منهم باغلاق محالهم بشكل نهائي. البعض من التجار الاخرين مجبرون.. يقول فهد الطائي البالغ من العمر ٢٢ عاماً ماذا تفعل اذا لم نفع بالبيع؟ فنحن لانعرف اي مهنة أخرى. التاجر الآخر الذي عرف عن نفسه باسم ابو احمد البالغ من العمر ٤٨ عاماً سحب من تحت عارضه المجوهرات مسدسا كان بحوزته كما يفعل العديد من التجار الآن وقال لقد وضعت

فيه رصاصة جاهزة لتكني لا اضمن حماية نفسي حتى لوضعنا مدفعا هنا فنحن لا نضمن حماية المحل. يقول البعض من ضباط الامن والشهود ان اللصوص كانوا عديمي الرحمة فهم يقومون بإطلاق النار على زجاج المحال ليقتلوا من في الداخل ثم يقومون بسرعة بنهب المجوهرات بينما يقومون بإيقاف شخص منهم يراقب عند الباب. وكان العديد من تجار الذهب قد اشاروا الى قدرة اللصوص على الهروب بسرعة على الرغم من الازحام المروري ووجود العديد من نقاط التفتيش. في حي البياع يقول احد تجار الذهب ويدهى ابو ايهاب بأن اخاه وابن اخيه واثنين من اولاد عمه قد قتلوا في شهر ايار الماضي في الهجوم نفسه الذي قتل فيه اولاد السيد امجد عبد المجاور لهم مضيفا انه لم يبق لديه شيء لبيعه سوى مبلغ صغير لاستئناف عمله وهو يقضي يومه في مراجعة حساباته القديمة وقال "انهم لم يظهروا اي رحمة فقد جاؤوا للقتل وها نحن نرى نوعا جديدا من الاجرام في العراق نتيجة لذلك".

